

لما الا انا نقول له ان كان العلم يتقوم بحقيقته بالمعنوية
 فذاته ليس بعلم وان لم يتقوم حقيقته بالمعنوية بل
 يكون في حقيقته وجوده لخاصية التي هي العلمية فذاته
 علم فاجمع بانها علم وليس بعلم متناقض متناقضات
 فلنعد هذا القول من فضاخه وبعد تمام ذلك
 فاعلم ان الاستدلال بالاجماع في هذه المحل فيقول
 فان تقرير هذه المقالة وامثالها لو صدرت عن
 متكلم من متكلمي الاسلام فلا يجب ان تتواتر وتشتهر
 ويتألفها الناقلون بل جواز انذارها بعد ظهورها
 ثابت فمن امن يعرف عدم المخالف هذا بعد ظهور الكلا
 في هذه المسئلة واما العصر الاول فلا يكاد ينقل فيه
 من احاد هذه التفاريج شئ فلم يمتشي هذا الاستدلال
 والالتجاء الى مسالك العقول متعين على ما شرحناه وبالله
 التوفيق **فصل** في اقامة الدليل على ثبوت الازادة
 الازلية وبطلان القول بالحدوث منسوب الى ارادته
 تعالى وقد تقدم ان الباري تعالى مرید بارادة قدیمة
 ازلیة وذكرنا افتراق المعتزلة في كونه مریدا علی الحقیقة
 فمن ناف ومن مثبت ولم يتحقق اثبات كونه مریدا علی
 الحقیقة الاعلی مذهب البصریین الا انهم قالوا هو مرید
 بارادة حادثة لاني محل وقد نقضوا جملة من القواعد
 في المعقولات فمن ذلك اثبات استغناء المعاني عن المحال
 وابطال التفرقة بين الذوات القائمة بانفسها وبين المعاني
 المنفردة الى المحل واثبات احكام المعاني لذاته مع عدم
 اختصاصها بها وربما اعتدروا عن ذلك بان قالوا
 الازادة

الارادة لاني محل والباري تعالى لاني محل فيجب اختصاصها
 لذلك به وهذا سخيف فان قولنا لاني محل مشترك
 بين امرين مختلفين في المعنوية فقد يقال لاني محل
 للجوهر والمواد انه ليس مختصا بغيره اختصاص
 الصفة بالموصوف وقد يقال لاني محل ويراد به انه
 ليس في مكان وحيز والاعتبار الاول بتحقيق في
 الجوهر والاعتبار الثاني بتحقيق في العرض ثم عندهم
 يجوز ان يخلق الله تعالى فنا، لاني محل وهو معنى يلزم
 منه نفي الجواهر كلها ولا تغني الابنه منها لاعداد حكمه
 اليه لكونه لاني محل ثم لو وجه هذا الغناء و اراد
 الباري تعالى ايقاع حادث بارادة لا محل فيلزم ان
 يعود حكمها الى الغناء، لانه لاني محل والابطل وجهه
 الاختصاص ومن المناقضات ان الدليل على اثبات
 الازادة لكل واقع مختص بوجه من وجوه الجواز
 يطرد في الازادة على تقدير القول بحدوثها اذ قد تكون
 مختصة بزمان يجوز ان توجد قبله ويجوز ان توجد
 بعده فاخصها بزمان وجودها يدل على ان ارادة
 موقعها لخصها بزمان وجودها واذ اطرد فيلزم
 منه اثبات ارادة للارادة وبقيسلس وهذا جار في
 كل صفة يتوقف صحة وجود الفعل عليها لو كانت حادثة
 لاستدعت متعلقا بها من جنسها وذلك يلزم التسي
 لاحالة فنقضوا الدليل العقلي وقالوا الازادة لا يتراد
 والاعتداد عن المنقضى بعد توجيهه غير سايع مع انه
 يجوز ان يخلق الله تعالى لنا ارادة ضرورية فلا يريد
 ان يريد ها وفي تجويز ذلك ابطال القول ان حكم